

من الذي يمثل اليوم الشعب الفلسطيني

سؤال يفرضه تضارب ظاهر في مواقف فتح وحماس

حين ترَجَّل ياسر عرفات التزم الشعب وفصائله ومنظماته ونقاباته بالقانون الأساسي في ما يتعلق بالانتخابات، وتم تداول السلطة سلمياً بانتخاب رئيس جديد وأعضاء مجلس تشريعي جديد، وتم تسليم السلطة الوزارية للفصيل الذي نال الأكثرية في الانتخابات التشريعية، حركة حماس. ثم انهار كل ما بنى شعبنا ودخلنا في دوامة مهينة في استحلال دماء بعضنا وكرامته.

لم يكن عهد السلطة الوطنية الذي قادته حركة فتح دون أخطاء، فقد تمارى بعض قادة وأعضاء الحركة المنتصرة (فتح) في الاستحواذ على المناصب والوظائف والمراكز، وتم أحياناً تداخل المسؤولين في العمل التجاري، وتعسف بعضهم الآخر في التعامل مع المواطنين، وعمَّ الاحتكار الحكومي خاصة في الإسمنت والغاز والبتروك.

فتح وحماس تقرران وحدهما واقع ومستقبل الشعب الفلسطيني دون مشاركة أو ربما اهتمام من المواطنين

وابتدأ التنافس على الوظائف وانتشر التملل والأحادية عن الفساد، وساهمت بعض الدول العربية وبعض المحطات التلفزيونية الإسرائيلية الأجنبية والعربية في نهش التجربة الفلسطينية الجديدة، وكان الكاسب الأكبر من هذا التطور هو حركة حماس. ظهرت حركة حماس للوجود بقرار من قيادة الإخوان المسلمين التي سمحت بقيام فرع فلسطيني للإخوان المسلمين، بعد أن كانت الساحة الفلسطينية منذ إنشاء الجماعة ملقحة للجماعة في مصر. منذ اليوم الأول لظهور حركة حماس أعلنت العداوة لفتح وأتهمتها بكل السلبات والعمالة، واعتبرت نفسها بديلاً وليس رديفاً لأهداف ووسائل تلك الحركة. وتصادعت شعبيتها خاصة لنشاطها وعملياتها وتضحياتها في الانتفاضة الفلسطينية، كما تزايد عدد مؤيديها ومموليها من الدول العربية. تصاعدت الصدام بين العديدين الفلسطينيين وسفكت الدماء، وأدرك قادة حماس، بعد صدامات دامية مع أجهزة وشرطة السلطة الوطنية، أن الحركة عاجزة عن هزيمة النظام الفلسطيني الجديد في ساحة الوعى، وابتدأ تفكيرهم منذ السنوات الأولى للقرن الجديد في الانتخابات.

واستطاعت تحقيق ذلك بدعم أميركي وأوروبي وعربي. فازت في الانتخابات التشريعية، وتسلمت منصب رئاسة الوزراء. لم تنجح القيادة الفتاوية ونظيرتها الحماسية في التوصل إلى تفاهم سلمي لاتفاق على حكم مشترك بينهما.

حسنت حماس الموقف، بموافقة غير معلنة من حكومة رام الله، بقيادتها لانقلاب على السلطة وانفرادها بحكم قطاع غزة، وبدأ تفكير حماس جدياً في الاستقلال.

لانسحاب بريطانيا من فلسطين واندلاع الحرب، وحكمت إسرائيل فلسطين بكاملها حتى عام 1994، وبعدها حكمت السلطة الوطنية - حركة فتح، أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبين عامي 1996 و2007 تمطلت فلسطين لأول مرة في تاريخها بقيادة منتخبة في انتخابات رئاسية وتشريعية.

في وقتنا الحاضر، حكمت حركة حماس قطاع غزة، واستقرت حركة فتح في الضفة الغربية. وتتابع منذ أوائل ثلاثينات القرن الماضي خمسة رؤساء للشعب الفلسطيني، وصل جميعهم للمنصب باتفاق الدول العربية أو المنظمات والأحزاب الفلسطينية، ما عدا الرئيس الراحل ياسر عرفات والرئيس محمود عباس، حيث كانت رئاستهما نتيجة لانتخاب شعبي رئاسي وتشريعي.

عندما لم يكن هناك كيان سياسي فلسطيني على الأرض الفلسطينية، تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية وخلقت من العدم بالتضحيات والعزم والتراس كياناً فلسطينياً في جزء من أرض فلسطين، يعيش عليه جزء من الشعب.

ولأنه لم يكن من الممكن تسمية ذلك الجزء الفلسطيني باسم دولة منظمة التحرير فقد أطلق عليه اسم السلطة الوطنية التي تمكنت أخيراً من التوشح باسم دولة فلسطين.

كان ذلك عهد النضال والمقاومة والحفر بالأظافر من أجل أن يسمع العالم ويرى حجم المأساة التي اقتلعت شعبنا من أرضه ومسحت تاريخنا ووجودنا وإنسانيتنا. ولم يكن عهد البناء أو الحكم أو الانتخابات.

تمتسك الشعب وراء حفنة من شباب فلسطيني في مسيرة طويلة مخضمة بالدم والعداب والموت والسجون حتى تمكن من الاستحواذ على الاعتراف الدولي به كشعب وليس كلاجئين، على جزء وليس الكل، كان ذلك هو الممكن وليس الأفضل، وكان الدبابة الحقيقية للعمل على استرجاع بلادنا وحقوقنا، الأمر الذي فشلنا في تحقيقه في ما بعد.

احتضن عام 1993 التغيير الأساسي في مسيرة الشعب الفلسطيني، حيث رُد إليه جزء من أراضيه المسلوقة، وقام الفلسطينيون المتواجدون على الأرض لأول مرة بانتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومجلس تشريعي.

حان الوقت لإعادة السلطة للشعب، واحترام حقوقه في اختيار قياداته وحرية رأيه وإنهاء معاقبته

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

يقار هذا السؤال اليوم بقوة. فهل يمثل الشعب الفلسطيني، الرئيس محمود عباس، أم إسماعيل هنية، أم قادة الفصائل الفلسطينية الأخرى، أم منظمة التحرير الفلسطينية، أم المجلس التشريعي الفلسطيني، أم المجلس الوطني الفلسطيني؟

جاء طرح هذا السؤال بعد تضارب ظاهر في المواقف التي تصب في صميم مصالح الشعب الفلسطيني، ووجود عدد من القيادات في مناسبات كل منها يدعي أنه يعبر عن الوجدان العام للمواطنين. وهي قضية جرى حسمها من قبل، غير أن التغيرات التي حدثت في الواقع الفلسطيني أثارت الالتباس، وفتحت المجال لكثير من الجدل، بعد مسيرة طويلة من الصعود والهبوط.

يحكم الفلسطينيون اليوم من قبل طرفين أساسيين، هما حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. وحقق كلاهما ذلك عن طريق وضع اليد واستخدام القوة والعنف.

انتهت شرعية الرئاسة الفلسطينية بانتهاء مدتها الشرعية، ويحكم اليوم الرئيس عباس بشرعية توافيقية وليست انتخابية، وسقطت شرعية المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006 بسبب انشقاقه أولاً وانتهاء مدته الشرعية ثانياً.

ليست هناك ولاية للجنة المركزية أو التنفيذية لمنظمة التحرير على الشعب الفلسطيني الذي لم يخترهما. وتملك الفصائل الولاية على أعضائها ولا ولاية لها على الشعب الفلسطيني.

تقول الحقيقة المؤلمة إنه فيما عدا شرعية عباس التوافقية، فليست لأي من المذكورين اعلاء الشرعية في تمثيل الفلسطينيين، ولم يختر أحدهم مواطن فلسطيني واحد.

لقد سقط النظام السياسي الفلسطيني ولم يعد بالإمكان إصلاحه، والشعب الفلسطيني يحتاج قيادة جديدة يختارها وحده بحرية.

يحكم الرئيس عباس الضفة الغربية، كما رئيس منظمة حماس في قطاع غزة، وما تملكه من خلال دائرة صغيرة من مستشارين ووزراء وسفارات وشرطة ورجال أمن.

طرفان يقرران وحدهما واقع ومستقبل الشعب الفلسطيني دون مشاركة أو تأييد أو ربما اهتمام من المواطنين. لقد حان الوقت لإعادة السلطة للشعب، واحترام حقوقه في اختيار قياداته، وحرية رأيه، وإنهاء معاقبته، وحرمة دمه.

الله وحده فقط يعرف المصير الذي ينتظره الشعب فيما لو خلا منصب الرئاسة الفلسطينية. ورغم فقدان الشرعية الانتخابية، يمثل الرمز الوحيد المتبقي لتمثيل الوحدة.

خلال مئة وعشرين عاماً من الزمن، كانت فلسطين تحت الحكم التركي ثم حكمها بريطانيا وبعدها حكمت إسرائيل الجزء الأكبر، بينما حكم الأردن الضفة الغربية ومصر قطاع غزة نتيجة

مصالح مشتركة تعيد الدفاء إلى العلاقات الأميركية الأوروبية

مواقف متماهية دفعت أوروبا لحماية مضيق هرمز



بعد الجفاء عاد الود

وقف العقوبات الجمركية التي هدد بها ضد المنتجات الأوروبية، يكشف تموضعا غربيا مستجدا ضد أي تمدد روسي باتجاه ليبيا.

ونقل عن خبراء عسكريين أوروبيين أن دول الاتحاد لن تقبل احتمال انتشار قواعد عسكرية روسية على الشواطئ الليبية تجاه الشواطئ الأوروبية، وأن الخيار العسكري الذي لمح إليه جوزيب بوريل، منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بات واردا لفرص خطة سلام في ليبيا توقف تدخل روسيا وتركيا في هذا البلد.

ويرى متابعون للشؤون التركية أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أخذ علماً في برلين بالتغيير الذي طرأ على المزاج الغربي العام، الأوروبي الأمريكي، حيال مقاربة الأزمة الليبية، لاسيما لجهة اعتبار الأوروبيين أن ليبيا هي داخل المجال الأوروبي، وأن خيارات تركيا في هذا البلد هي تدخل في شؤون تمس مصالح أوروبا مباشرة.

ويلفت هؤلاء إلى الاتهامات الواضحة والمباشرة التي وجهها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى تركيا بإرسال مرتزقة إلى ليبيا، وأن ماكرون غير بذلك عن أجواء أوروبية أطلع عليها أردوغان في برلين.

ويؤكد باحثون في شؤون الأمن في أوروبا أن دول الاتحاد مضطرة إلى تجاوز تناقضاتها الداخلية للرد على الخطر المشترك الذي يهددها جراء الحرب في ليبيا.

وتتحوف العواصم الأوروبية من أن يصبح الإرهاب بأشكاله المختلفة، لاسيما من خلال القاعدة وداعش، مطالا مباشرة على أوروبا من خلال ليبيا، وأنها لا يمكن أن تتساهل مع محاولات أردوغان للضغط على الاتحاد من خلال الدفع بالمهاجرين أو استقدام إرهابيين. وتعتبر العواصم أن الحرب في ليبيا تهدد انسياب الغاز إلى أسواقها كما تترك مشاريع التنقيب عن الغاز وتوزيعه والتي تخرط بها مباشرة دول أعضاء داخل الاتحاد الأوروبي، مثل قبرص واليونان، وتستثمر به شركات أوروبية. ويربط محللون بين الموقف الأميركي المساند لمؤتمر برلين وأوروبا وقرار الاتحاد الأوروبي إرسال وحدات عسكرية إلى مضيق هرمز.

ويقول هؤلاء إن هذا التطور الأوروبي ينعطف على مواقف متشددة أعلنتها الدول الأوروبية الموقعة على اتفاق فيينا لعام 2015 (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) ضد إعلان إيران التخلي عن التزاماتها في الاتفاق النووي، وإن إعلان هذه الدول عن تفعيل آلية فض النزاعات داخل هذا الاتفاق، يذهب بأوروبا نحو الاقتراب من موقف واشنطن ضد إيران. ويخلص هؤلاء إلى أن إرسال وحدات أوروبية بحرية إلى مضيق هرمز مدعومة بوحدات من كوريا الجنوبية يوجه رسائل جديدة إلى إيران بشأن تحول موقف أوروبا وتضامنها الكامل مع الولايات المتحدة على النحو الذي كان عليه الحلف الغربي قبل عقود.

أملى عدد من التطورات الإقليمية والدولية إعادة الدفاء إلى العلاقات بين واشنطن والعواصم الأوروبية بعد أن عرفت جفاء غير مسبق في السنوات الأخيرة. وكان مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية فرصة هامة للوقوف على هذا التطور اللافت حيث فهم من تماهي مواقف واشنطن في المؤتمر مع التصورات الأوروبية على أنه بداية صفحة جديدة توجت أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي إرسال قوات عسكرية إلى مضيق هرمز لحماية الممرات البحرية في منطقة الخليج ولتأمين سير الملاحة الدولية.

تتصّرها الولايات المتحدة في العالم بعد حالة من الضبابية والتردد اتسمت بها خطط الحلفاء في الاستجابة لدعوات واشنطن المتكررة لتشكيل تحالف دولي لحماية الممرات البحرية في الخليج وتأمين حسن سير الملاحة الدولية، أو حتى تشكيل تحالفات أخرى مستقلة عن واشنطن لتحقيق نفس الغرض.

ويأتي مؤتمر برلين مقدمة لسلسلة إجراءات وتدابير سياسية وعسكرية ستبذلها الاتحاد الأوروبي لوقف الحرب في ليبيا. ونقل عن مصادر أوروبية في بروكسل أن الدول الأساسية في أوروبا تدفع باتجاه استعادة زمام المبادرة في الشأن الليبي بعد أن أخرجها مستوى الاقتراع الذي تطمح تركيا وروسيا إلى تحقيقه داخل الحديقة الخلفية لأوروبا.

الغرب يعمل لإعادة تنظيم صفوفه لمواجهة استحقاقات تحكّمها المصالح وتتصاعد التوتر مع روسيا وتركيا وإيران

ولفتت هذه المصادر إلى أن موافقة الولايات المتحدة، التي لطالما أظهرت عدم اكتراث بالشأن الليبي، لاسيما منذ مقتل سفيرها في بنغازي عام 2012، على المشاركة في مؤتمر برلين على مستوى وزير الخارجية مايك بومبيو يعتبر تحولا في سياسة واشنطن حيال ليبيا وحيال أوروبا كما حيال روسيا وتركيا. ورات المصادر أن الولايات المتحدة تظهر تضامنا كاملا مع حلفائها الأوروبيين وتمنح مساعيهم غطاء أميركيا كاملا وجب على موسكو وانقرة إدراكه.

وأشارت مصادر دبلوماسية فرنسية إلى أن الأوروبيين استدعوا، من خلال ألمانيا والمستشارة أنجيلا ميركل، بقية الدول المعنية والمنخرطة بالشأن الليبي لتبليغهم أنهم في النقاش حول سبل وقف الحرب في ليبيا إنما يناقشون مسألة أوروبية وليس فقط مسألة ليبية، وأن خيار إنهاء الفوضى في ليبيا هو استراتيجي بالنسبة إلى الأوروبيين ومرتبط بشكل مباشر بأمنهم ومصالحهم الاستراتيجية، وأنه على تركيا وروسيا أن تفهما أن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأن خطتهما تشكل تحديا تاريخيا غير مسبق وغير مقبول داخل المجالين الأمني والاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

ويعتقد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد فهم الرسالة جيدا وهو مدرك أن تجاوز أوروبا والولايات المتحدة لخلافاتهما وقرار الرئيس دونالد ترامب

